



الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة ١٠٩

الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ديس (سويسرا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد عسكروف (أوزبكستان) افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ١٣ من جدول الأعمال (تابع)

وأعطي الكلمة الآن لممثل بوتان لعرض مشروع

القرار A/65/L.86.

السيد وانغتشوك (بوتان) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتنياز لي أن أعرض بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/65/L.86 المعنونة "السعادة: في سبيل توخي نهج شامل تجاه التنمية".

لقد جاء مشروع القرار نتيجة لمشاورات مفتوحة جرت لمدة عامين، وجولات عديدة من المفاوضات الثنائية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لجميع الوفود على مشاركتها الفعالة ومساهماتها البناءة وروح التعاون الملحوظة التي أبدتها في جميع مراحل هذه العملية.

وقد استلهم مشروع القرار، الرأي القائل بضرورة مناقشة موضوع حان وقته في الأمم المتحدة. ففي الآونة

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما

مشروع القرار (A/65/L.86)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال بالاشتراك مع بندي جدول الأعمال ١١٥ و ١٢٠ المعنوين "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية" و "تعزيز منظومة الأمم المتحدة" في الجلسة العامة ٥٢ المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

ويذكر الأعضاء أيضاً أنه في إطار البندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال، اعتمدت الجمعية العامة القرارات ١/٦٥،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



وفي الختام، يطلب وفدي اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. واسمحوا لي أن أختتم كلامي متمنياً لجميع الأعضاء حياة سعيدة جداً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): نباشر الآن النظر في مشروع القرار A/65/L.86، بعنوان "السعادة: في سبيل توشي نهج شامل تجاه التنمية".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة إليوت (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة إلى مشروع القرار A/65/L.86، بعنوان "السعادة: في سبيل توشي نهج شامل تجاه التنمية"، أود أن أسجل البيان التالي عن الآثار المالية نيابة عن الأمين العام، عملاً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وفقاً لأحكام الفقرة ٤ من مشروع القرار، تدعو الجمعية العامة الأمين العام إلى أن يستطلع آراء الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بشأن السعي إلى تحقيق السعادة والرفاه، وأن يبلغ تلك الآراء للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين لمواصلة النظر في الموضوع.

والتقرير الذي سيرفعه الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين يشكل إضافة إلى أعباء العمل الذي تقوم به إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات. وبالتالي، ثمة متطلبات إضافية قدرها ٥٢ ٣٠٠ دولار ستنشأ عام ٢٠١٢ في إطار الباب ٢ (شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات)، لترجمة ذلك التقرير الذي يُقدَّر عدد كلماته بـ ٨ ٥٠٠، وإصداره بجميع اللغات الرسمية الست.

وإذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فإن الأمين العام سيبدل قسارى جهده لتوفير تلك الخدمات إلى

الأخيرة، فقد واجه عالمنا سلسلة من الأزمات. وأصبحت هذه أكثر وضوحاً واستدامة على الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها في معالجتها. ويمكن أن تكون الحلول ذات طابع مؤقت ورمزي تحت أحسن الأحوال، ما لم نعالج أسس الهياكل والنماذج التقليدية في مجالي الاقتصاد والتنمية.

ونحن نتشجع كثيراً لتنامي عدد المفكرين والاقتصاديين والقادة السياسيين الذين بدأوا التحرك في هذا الاتجاه. فهؤلاء يبحثون عن الطرائق التي تجعل التنمية أكثر استدامة وإنسانية وشمولاً. وفي هذا الصدد، اتخذت دول أعضاء عديدة مبادرات بشأن تطوير المؤشرات المعنية بتحقيق السعادة والرفاه. ويعكس مشروع القرار هذه الروح الهامة، ويدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير إضافية بهدف تحقيق السعادة والرفاه على نحو أفضل، وذلك بهدف توجيه سياساتها العامة.

كما يدعو مشروع القرار الدول الأعضاء التي اتخذت مثل هذه المبادرات، إلى تطوير مؤشرات جديدة بغية تقاسم هذه المعلومات مع الأمين العام. وهذا من شأنه - في رأينا - أن يشكل إسهاماً هاماً وفي وقته المناسب لجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة، بما في، الإنمائية للألفية. وبفضل التشجيع الذي نستمد من هذا الاهتمام، ومن أجل بدء عملية مناقشة السعادة في الأمم المتحدة، فقد عرضت حكومة بلدي عقد حلقة نقاش بشأن السعادة والرفاه في الدورة القادمة للجمعية العامة.

إن التوق إلى الحياة الواعدة والمجدية والسعيدة هو الهدف الأساسي لكل إنسان. وهذا ما يجعلنا في الواقع بشراً. أمّا البحث عن السعادة فمسألة جادة، ونرى أن وقت مناقشتها في الأمم المتحدة ينبغي ألا يتأخر. وعدد مقدمي مشروع القرار لا يؤكد سوى على ذلك. ونحن على ثقة بأن مشروع القرار سوف يكون بداية نقاش مثيرٍ ومجزٍ في الأمم المتحدة بشأن تحقيق السعادة والرفاه.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): سوف تُقتصر البيانات بالتالي على تعليقات التصويت. إن مواقف الوفود من توصية لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار قد جرى توضيحها في اللجنة وهي واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أن

”تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تحليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

وأود أيضاً أن أذكر الوفود بأنه، كذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر تعليقات التصويت على عشر دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

قبل أن نبدأ بالبت في التوصية الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، ما لم يعلن خلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية العامة مشروع القرار الذي أوصت به لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار في الفقرة ٦ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات“. لقد اعتمدته لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

أقصى حد ممكن، رهناً بالموارد التي سوف تأذن بها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار [A/65/L.86](#).

أعطي الكلمة مرة أخرى لممثلي الأمانة العامة.

السيدة إليوت (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المذكورة فيه، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار [A/65/L.86](#): أندورا وآيسلندا وبنما وبيرو والجبل الأسود وجزر سليمان وسان مارينو وصربيا وفييت نام وكرواتيا وكوبا وموناكو ونيوزيلندا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار [A/65/L.86](#)؟

اعتمد مشروع القرار [A/65/L.86](#) (القرار ٣٠٩/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/65/424/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار المعروض على الجمعية اليوم.

اعتمد مشروع القرار (القرار ٣١٠/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٥٣ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

تعدد اللغات

تقرير الأمين العام (A/65/488)

مشروع القرار (A/65/L.85)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال كي يعرض مشروع القرار A/65/L.85.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/65/L.85، بعنوان "تعدد اللغات"، وهو نتيجة مفاوضات مكثفة جرت في الاجتماعات التي سادتها روح بناءة حقاً. واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الكبير لجميع الوفود على الاهتمام الذي أبدته، ولا سيما العديد منها التي شاركت بنشاط في المشاورات ذات الصلة. أود أن أشير على الوجه الخصوص إلى جميع الدول الأعضاء التي وافقت من دون تردد على الاشتراك في تقديم مشروع القرار ارتكازاً على الرغبة المشتركة في تعزيز تعددية اللغات الذي يعتبر تعزيزاً للأمم المتحدة.

وهذه أيضاً مناسبة لكي أثنى فيها على العمل الرائع الذي يقوم به وكيل الأمين العام للاتصالات والإعلام ومنسق تعددية اللغات السيد كيوتاكا أكاساكا، إن التزامه بالنهوض بهذه المسألة العزيزة جداً على الدول الأعضاء مكننا من إحراز تقدم ملحوظ منذ تعيينه.

وأود أيضاً أن أبرز الوجود القيم للأمانة العامة والخدمة الجيدة التي قدمتها طوال العملية بتوضيح وتقديم المعلومات بشأن سائر البنود رداً على أسئلتنا.

إن المعاملة المنصفة للغات الست في الأمم المتحدة ما برحت عنصراً رئيسياً في رغبتنا في إقامة تعاون يُحتذى به وشراكة فعالة، كما تجسد في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا أمر لا مندوحة عنه بالنظر إلى أنه يكفل لكل دولة عضو إمكانية تحديد موقفها وتوضيحه وتعزيزه باستخدام اللغة التي تختارها، الأمر الذي يشكل الأساس الفعال والناجح لتعددية اللغات.

وهذه الحتمية الأساسية شدد عليها الأمين العام في تقريره عن تعددية اللغات (A/65/488). وقد كان التقرير الأساس العريض لمشروع القرار A/65/L.85. إن مشروع القرار بتذكيره بمبدأ التقييد الصارم بقواعد الأمم المتحدة بشأن تعدد اللغات، يؤكد من جديد الحاجة إلى تحسين توفير الوثائق الرسمية للأمم المتحدة بجميع اللغات الرسمية الست. وبصورة مماثلة، يشدد النص على الحاجة إلى مراعاة التنوع اللغوي الواسع في الدول الأعضاء من حيث إدارة الموارد البشرية للمنظمة وذلك بتطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات التي تقوم بتدريب المختصين باللغات.

إن الإبقاء على تعدد اللغات يسهم بوضوح في زيادة الاتصالات الفعالة فيما بين سائر إدارات وخدمات الأمانة العامة. ومن المهم حض الأمم المتحدة على إيلاء اهتمام خاص للاتصالات الخارجية. إن مشروع القرار إذ يأخذ ذلك في الحسبان، يشدد على ما لتعدد اللغات في عمليات حفظ السلام من دور حيوي في كفالة شيوع التفاهم بين السكان المحليين والموظفين المنخرطين في عمليات حفظ السلام.

إن الأمم المتحدة لكي تضطلع بدورها بنجاح، يتعين عليها أن تنقل رسالتها إلى شعوب العالم بلغاتهم. وولكي

حفظ السلام إلى اللغات الرسمية الست من المساهمات الطوعية المتاحة للأمانة العامة لذلك الغرض. لذلك سيبدل الأمين العام كل جهده لتوفير خدمات الترجمة في حدود الموارد المتاحة للسنتين ٢٠١٠-٢٠١١، وبعد ذلك، سيتم ذلك حسب توفر مستوى الموارد التي تأذن بها الجمعية العامة للميزانيات المقبلة.

ووفقاً لذلك، إن اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار A/65/L.85 فلن يرتب ذلك آثاراً على الميزانية البرنامجية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن بمشروع القرار A/65/L.85. مرة أخرى، أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة إيليوت (إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة للدول المدرجة في الوثيقة المعنونة "تعدد اللغات"، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، أيرلندا، بنما، البرتغال، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سانت لوسيا، سري لانكا، سويسرا، شيلي، غواتيمالا، فنلندا، كرواتيا، كوت ديفوار، ليتوانيا، مصر، مالطا، هندوراس، هنغاريا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.85؟ اعتمد مشروع القرار A/65/L.85 القرار (٣١١/٦٥).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تقوم الأمم المتحدة بذلك، لا بد من أن تواصل تحديث أدوات اتصالاتها ارتكازاً على تنوع اللغات بغية كفاءة وصول المعلومات بصورة عادلة ومنصفة للجميع. وفي الختام، أود أن أكرر رغبتنا في أن يسود توافق الآراء التقليدي اعتماد مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/65/L.85 المعنونة "تعدد اللغات".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.85، المعنونة "تعدد اللغات".

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة إيليوت (إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أود باسم الأمين العام أن أسجل في محضر الجلسة البيان التالي بشأن الآثار المالية المتعلقة بمشروع القرار A/65/L.85، المعنونة "تعدد اللغات".

بموجب الفقرة ٢٨ من مشروع القرار، تحت الجمعية العامة الأمانة العامة على ترجمة جميع وثائق التدريب على حفظ السلام إلى اللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة، في حدود الموارد المتاحة لضمان أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من الاستفادة منها.

وتشير الفقرة ٢٨ إلى ترجمة الوثائق باللغات الرسمية الست. وقد ذكر أيضاً أن لغتي العمل في الأمانة العامة هما الإنكليزية والفرنسية، وحالياً تترجم وثائق التدريب على عمليات حفظ السلام من الإنكليزية إلى الفرنسية حيث يتوفر التمويل لذلك من المساهمات الطوعية.

وعلاوة على ذلك، تشير الفقرة ٢٨ إلى وجوب القيام بالترجمة في حدود الموارد المتاحة. وفي ذلك الصدد، سيتم الوفاء وإلى الحد الممكن بترجمة وثائق التدريب على

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مشروع المقرر (A/65/L.83)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الرابعة والسبعين المعقودة في ١٤ كانون الثاني/يناير اتخذت المقرر ٤١٣/٦٥.

تنظر الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر A/65/L.83. هل لي أن أعتبر الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.